

اقتصاد

وزير الصناعة أمام «السكر» يكشف: الخسارة الأقل أفضل من الأكبر!

الوطن

كاملة في حال لم يتحقق الفارق الاقتصادي عند نقطة التعادل لأن خسارة بسيطة أفضل من خسارة كبيرة. مؤكداً ضرورة حل مشكلة السكر إلى ضرورة الاستمرار في توريد السكر الخاص على مدار العام لتمكين المعامل من مواصلة التكرير وتحقيق ربحية اقتصادية تسد بموجبها التزاماتها ومصاريفها الثابتة وكي تحقق أرباحاً.

مؤكداً ضرورة الاستمرار بإنتاج السكر ولو بفارق خسارة بسيطة لتفادي الوقوع بخسارة كبيرة عند عدم التشغيل. منوهاً بأن عملية تصحيح الأسعار لمنجتي السكر الأبيض والخميرة التي تنتجها المؤسسة العامة للسكر وتطوير قدراته الإنتاجية وتنفيذ ما أسكن من طاقتها المتوفرة حالياً لأن التباطؤ بالتصدير لم يعد

محتماً. وأشار إلى توقف العديد من المعامل إما لقلّة الكميات الموردة إليها من الشوندر السكري وإما بسبب خروجه عن السيطرة، إلى جانب عملية التسعير الإداري لمنتجي السكر والخميرة وتأخر توريد السكر الخاص، كل ذلك ساهم في تدني نسب تنفيذ الخطط الإنتاجية بالقيمة معتمداً على عملية تعديل الأسعار ستمكن المؤسسة من تحقيق عائد اقتصادي جيد هذه العام ورفع نسبة تنفيذ خطتها بالقيمة.

وأشار إلى وجود مشكلة في تخفيض الكميات السكنية المتعددة للموازنة وخاصة بنود المحروقات والصيانة والأعمال الإضافية الأمر الذي أوقع الشركات في معوقات إنتاجية وعملية.

دعا وزير الصناعة كمال الدين طعمة إدارة المؤسسة العامة للسكر إلى ضرورة الاستمرار في توريد السكر الخاص على مدار العام لتمكين المعامل من مواصلة التكرير وتحقيق ربحية اقتصادية تسد بموجبها التزاماتها ومصاريفها الثابتة وكي تحقق أرباحاً.

مؤكداً ضرورة الاستمرار بإنتاج السكر ولو بفارق خسارة بسيطة لتفادي الوقوع بخسارة كبيرة عند عدم التشغيل. منوهاً بأن عملية تصحيح الأسعار لمنجتي السكر الأبيض والخميرة التي تنتجها المؤسسة العامة للسكر وتطوير قدراته الإنتاجية وتنفيذ ما أسكن من طاقتها المتوفرة حالياً لأن التباطؤ بالتصدير لم يعد

الوطن

أقر مجلس الشعب أمس مشروع القانون المتضمن إحداث قانون خزّانة تقاعد المعلمين. وقد أكد وزير التربية هزوان الوز أن القانون يأتي انطلاقاً من أهداف نقابة المعلمين التي ترعى مصالح منتسبيها المادية والمعنوية وضمن صلاحياتها في إنشاء صناديق الادخار والعمل بما فيه لحماية حقوقهم ومصالحهم والسعي إلى تأمين معاش تقاعدي وتعويضات تقاعدية للمعلمين من خلال اشتراكات يسدونها، مبيّناً أن مشروع القانون جاء بعد الاطلاع على عدد من تجارب النقابات المهنية في سورية كنقابات المهندسين والمحامين والأطباء أسوة بها.

موضحاً أن خزّانة تقاعد المعلمين تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولها الحق في تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة واستثمارها بما يحقق أهدافها مع الأخذ بالحسبان أن يكون الانتساب إلى الخزّانة إلزامياً وأن يستحق الأعضاء المحالون إلى التقاعد معاشاً تقاعدياً إذا كانت مدة اشتراكهم في الخزّانة لا تقل عن ٢٥ سنة ما يعادل نسبة لا تقل عن ٢٥ بالمئة من الأجر الشهري المقطوع الذي يحال على أساسه إلى التقاعد الوظيفي والحالات الأخرى المتعلقة بالنسب وعدد سنوات الاشتراك التي يحددها النظام الداخلي.

وتمت خلال الجلسة أيضاً مناقشة أداء وزارة الإسكان والتعمير في ظل ظروف الأزمة الراهنة وجهودها في مجال الإسراع بتنفيذ المخططات التنظيمية ومشاريع السكن الشبائي وتنظيم عمل الجمعيات السكنية. وقد أشار بعض النواب إلى أهمية تخصيص الجمعيات السكنية بالأرض اللازمة لتشديد الجاني عليها وإيجاد طريقة للتغويض على المتضررين من المكتتبين لدى الجمعيات السكنية المتعددة نتيجة الأزمة الراهنة مطالبين بإعفاء المكتتبين على السكن الشبائي من الغرامات والالتزامات المترتبة عليهم والأهم حسب الأعضاء إبلاء السكن الشبائي الاهتمام اللازم وضبط عمل الجمعيات السكنية ومدد تسليمها.

من تحت قبة «الشعب»

وزير الإسكان: السكن الشبائي يشكل عبئاً نتيجة ارتفاع التكلفة وعدم تغير الأقساط وزير التربية: إحداث خزّانة تقاعد للمعلمين يحمي حقوقهم ومصالحهم



وطالب بعضهم بإعادة النظر بوضع المقاسم التي كان من المقرر توزيعها على الجمعيات السكنية في مدينة حلب أهمية اعتماد نظام الأبنية البرجية في مدينة حلب مع إعادة النظر بالقوانين النافذة لتتولى مجالس الإدارة المحلية موضوع السكن. من جانبه بين وزير الإسكان والتنمية العمرانية محمد وليد غزال أن السكن الشبائي شكل عبئاً على المؤسسة العامة للإسكان نتيجة ارتفاع التكلفة لإنجاز هذه المساكن وخاصة أن الأقساط الشهرية ما زالت كما هي على الرغم من تضاعف تكاليف تشييد هذه المساكن، مشيراً إلى أن نظام الضابطة العمرانية هو الذي يحدد مدى إمكانية إضافة طابق إلى الأبنية السكنية ضمن أي منطقة، وأن هذا الأمر محكوم بتأمين الخدمات فيها نتيجة الكثافة السكانية الناتجة عن ذلك. مشيراً إلى أن المخطط التنظيمي لمدينة اللاذقية أصبح جاهزاً وسيتم إصداره خلال شهرين بعد اختصار الحدود الإدارية واستثناء مناطق

المخالفات والأراضي الزراعية حيث انخفضت الاعتراضات المقدمة حول هذا المخطط. وأوضح أن مناطق المخالفات تعالج إما عن طريق هتمة التطوير والاستثمار العقاري وإما من خلال تطبيق القانون ٢٣ لعام ٢٠١٥ الخاص بتنفيذ التخطيط وعمران المدن وإما عن طريق الاستملاك بما يحفظ حقوق المواطنين. وبيّن أنه تم توزيع الأراضي على الجمعيات التعاونية السكنية في محافظات دمشق وريف دمشق والمقنطرة كما تم تخصيص ضاحية الفيحاء بريف دمشق التي تضم ٣٧١ مقسماً بينها ٢٠٥ مقاسم برجية وتقدم لهذه المنطقة نحو ٣٠٠ جمعية وتتحصل كل جمعية على قسم وسيتم التوزيع خلال فترة قريبة.

وأكد أن الجمعيات التعاونية السكنية لن تحصل على أي أراضٍ مستمثلة كما أن الاستملاكات التي تفنذها الوزارة محدودة فقط ولغايات النفع العام العربي السوري.

مكادرس أو الطرقات والحدائق العامة. موضحاً أن القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠١٥ الخاص بتنفيذ التخطيط وعمران المدن حدد قيم التخمين وتقدير قيم العقارات المستمثلة من خلال لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء يرأسها قاض بمرتبة مستشار وخبيران مفلان عن المالكين.

وأكد الوزير أن القدرة المادية للمكتب هي التي تحدد سرعة إنجاز المساكن في الجمعيات السكنية، لافتاً إلى أن السكن الشبائي في محافظتي اللاذقية وطرطوس سيكون جاهزاً قريباً وأن التأخر في تسليم السكن الشبائي بمنطقة الديراس بريف دمشق كان نتيجة عدم استكمال أعمال البنية التحتية فيها.

وأقر المجلس مشروع القانون المتضمن إضافة الفقرة ج/ إلى نص المادة الرابعة من المرسوم التشريعي رقم ١٢/ لعام ٢٠١٤ الناظم لعمل معقبي العائلات من المادة الرابعة/ للقانون رقم ١٢/ لعام ٢٠١٤؛ وجوز للناجحين في الفحوص المسلكية السابقة وفق أحكام القانون رقم ١١٩/ لعام ١٩٥١ والذين لم يتم تسجيلهم في جمعياتهم الحرفية وفق أحكامه لظروف خارجة عن إرادتهم يتم تقديرها من الجمعية الحرفية المختصة التي يقدموا طلبات إلى الجمعيات التي يرغبون في الانتساب إليها في أي محافظة من محافظات الجمهورية العربية السورية وذلك خلال مدة عام من تاريخ صدور هذا القانون. ويهدف القانون بحسب أسبابه الموجبة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتسجيل أكبر عدد ممكن من الناجحين في الفحوص المسلكية التي أجريت قبل صدور المرسوم التشريعي رقم ١٢/ لعام ٢٠١٤ واستيعابهم بشكل قانوني، وخاصة أن عدداً كبيراً منهم لم يتعدوا من ماضيهم إلى جمعياتهم الحرفية المختصة لعدم القدرة على التواصل ومراجعة الجمعية الحرفية المختصة لاستكمال الوثائق اللازمة إما لتسجيلهم من أماكن سكنهم وإما لالتحاقهم بصوف الجيش العربي السوري.

لجنة دراسة معوقات المصارف: مطلوب تعديل بعض النصوص القانونية بما يتلاءم مع خصوصية العمل المصرفي

محمد راكان مصطفى

المрад تحصيلها. ليأتي اقتراح اللجنة بضرورة توحيد مطالب وزارة المالية بطلب واحد بحيث يكون التكليف المالي المفروض على العقار وليس على العميل. وتناولت اللجنة موضوع إرسال كتب الحجز التنفيذي أو الاحتياطي على العقارات والمركبات من المحاكم ودوائر التنفيذ عن طريق البريد والامتياز على تسليمها لمحامي أو مندوب المصرف الأمر الذي يؤخر الإجراءات القضائية، ما أدى باللجنة إلى اقتراح أن تقوم المحاكم ودوائر التنفيذ بتسليم نسخة على التوازن من النسخ المرسلة عن طريق البريد من هذه المراسلات إلى محامي المصرف أو مندوبه باليد مع تأكد إمكانية قبول ورود الكتاب باليد ما دام الهدف هو سلاسة إجراءات تحصيل الديون.

وعن إغلاق بعض دوائر التنفيذ في المناطق الساخنة وإنابة دوائر تنفيذ أخرى لتسهيل الأضابير ما لا يفيد الصرف في الإجراءات التنفيذية المقدمة كقائمة شروط البيع ووضع اليد على العقار إضافة إلى مشكلة نقل بعض دوائر التنفيذ من مناطق ساخنة إلى مناطق آمنة دون نقل الملفات ما أدى إلى عرقلة متابعة الإجراءات القانونية بهذه الملفات، ليأتي جواب اللجنة أن هذه الصعوبة المذكورة من الصعوبات العامة التي تواجه جميع الجهات نتيجة الأزمة الراهنة التي يمر بها القطاع وعليه ارتأت اللجنة عدم إمكانية معالجة الصعوبة المذكورة لحدن استقرار هذه المناطق وعودة الأمن لها ليستثنى وضع اليد وتقدير القيمة.

ومن الصعوبات أيضاً عدم قيام رئيس التنفيذ عند وضع اليد على العقار بتحديد ساعة وتاريخ محدد فيتم التأخير تبعاً يتم اتفاق الخبراء لتمديد موعد مع أمور التنفيذ لإجراء معاملة وضع اليد فاقترحت اللجنة ضرورة قيام رئيس التنفيذ عند وضع اليد على العقار بتحديد ساعة وتاريخ محدد لإجراء معاملة وضع اليد مع مراعاة الإجراءات المعمول به الآن وعدم تبليغ الموعد.

كشفت مصادر مصرفية مسؤولة لـ«الوطن» عن اقتراح بتعديل بعض النصوص القانونية بما يتلاءم مع خصوصية العمل المصرفي. وذلك من اللجنة المكلفة بالبحث ومناقشة الصعوبات كافة التي تواجه المصارف الخاصة والعامة في إطار تحصيل ديونها المتعثرة، والتي اختتمت أعمالها مؤخراً، حيث تم رفع مجموعة اقتراحات وتوصيات لمعالجة المشكلات التي تواجه عمل المصارف بما يتوافق مع أحكام القوانين.

ومن الصعوبات التي تواجه المصارف والتي تمت مناقشتها صعوبة التبليغ. وكونها من الصعوبات التي الأكثر شيوعاً بين المصارف العامة والخاصة والتي تستغرق في بعض الحالات أكثر من ستة، تم اقتراح استصدار صك تشريعي لمعالجة الحالات الخاصة باستصدار حداد لجنة تحديد الأسعار الاسترشادية رأي رئيس اللجنة بعدم ضرورة وجوب استصدار صك تشريعي كون هذا الموضوع تم تنظيمه حسب الأصول بموجب قانون أصول المحاكمات المدنية الجديد.

أما الصعوبات التي طرحها بعض المصارف الخاصة فيتعلق باستصدار محاكم بداية الجزاء قرارات بوقف التنفيذ بناء على دعاوى منظورة أمامها جرمي الاحتيال والتزوير، وبعض إشارات الرهون التي كانت قد وضعت قبل صدور قانون التجارة رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٧ الذي نص على تسجيل المتجر دون مراعاة أن بعض المتاجر لتاريخه غير مسجلة بسجل المتاجر.

ومن المواضيع التي ناقشتها اللجنة موضوع التكليف المالي المفروض من وزارة المالية وعدم قبول القضاء استكمال الإجراءات القضائية بعد براءة ذمة العميل تجاه وزارة المالية، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع الجهود المبذولة كافة من مصاريف قضائية وضياح للوقت من المصارف خاصة في ظل وجود التزامات تفوق في بعض الأحيان قيمة المديونية

في «كبسة تموينية» على أسواق ريف دمشق

٤٢ تاجراً باعوا مواد منتهية الصلاحية وتلاعبوا بالمواسفات

توزع المخالفات المضبوطة بين أنه تم ضبط مخالفتين لالتجار بالدقيق التمويني وضبط ثلاث مخالفات للتجار بالمواد المنتهية الصلاحية ومخالفة بحق تاجر للتلاعب بالمواسفات إضافة أن من ضمن المخالفات نحو ٤/ ضبط للتلاعب بالكيل والنقص فيه وعدم وجود التراخيص كما تم تنظيم ٢/ مخالفة بحق مخبرين. وعن أهم الإجراءات المتخذة بحق المخالفين أكد السلم أنه تم إحالة مخالفين للقضاء موجوداً لارتكابهم مخالفات جسيمة إضافة إلى تنفيذ حالتي إغلاق إداري بحق مخالفين منهم تاجر يبيع مواد منتهية الصلاحية وكذلك ضبط بحق سيارة توزع مادة المازوت مخالفة. ونوه السلم إلى أن دوريات حماية المستهلك تتواجد في مختلف الأسواق وتعمل على ضبط حالات التلاعب والاحتكار والتلاعب بالأسعار إضافة إلى وجود رقابة مستمرة من المديرية على المخازن العاملة في المحافظة وكذلك على محطات توزيع المحروقات والسيارات العاملة على توزيع هذه المواد خاصة للمواطنين المستحقين لهذه المادة.

والتلاعب بالمواسفات وعدم إبراز الفواتير. وحول ارتفاع الأسعار أكد أن مسألة ارتفاع أو انخفاض الأسعار يحددها العرض والطلب منوهاً أن هناك حالة عامة مقبولة من التقيد بنشرات الأسعار التي تصدرها مديرية التجارة الداخلية في ريف دمشق وخاصة في مجال الخضار والفواكه وعن المواد التي لا تصدر لا تشملها نشرات الأسعار أوضح أنه يتم طلب الفاتورة من التاجر وملاحظة مدى الالتزام بهذه الفاتورة. كما أكد معاون الوزير أن هذه الجولات والمحلات التي تقوم بها الوزارة ومديرياتها على الأسواق مستمرة وفي مختلف المحافظات. وفي سياق متصل كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق لؤي السلم أنه تم خلال الأسبوع الأخير تنظيم ١٥٥ ضبطاً في ريف دمشق منها ٨٣ ضبطاً عدلياً وسحب نحو ٧٢ عينة غذائية وغير غذائية من الأسواق والفعايات التجارية وتم إحالتها للمخبر المختص للتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات القياسية السورية. وعن



والتجهيزات الهندسية والكيميائية فأصبح من الضروري تعويض هذا الضرر عن طريق تسهيل نقل البضائع عن طريق معبر الرويشد في السويداء. وعلى صعيد الأسعار الاسترشادية للمصادرات والمستوردات حددت لجنة تحديد الأسعار الاسترشادية للمصادرات السورية السعر التأشيرى للعديد من السلع والمنتجات وفق مستواها الحقيقي متوقعة تحقيق عائدات إضافية لمصرف سورية المركزي من القطع الأجنبي، ومن جهة أخرى عملت لجنة تطوير الأسعار الاسترشادية للمستوردات على مستويين الأول تركز على تخفيض الأسعار الاسترشادية للمواد الأولية الداخلة في الإنتاج والثاني تركز على تعزيز حماية الإنتاج المحلي عبر رفع الأسعار الاسترشادية للمستوردات السورية إلى مستويات أعلى.

المبيعات الفعلية رغم وصول المواد. وبحسب تقرير الأداء ٢٠١٥ (حصلت «الوطن» على نسخة) فقد تم تحضير مسودة أولية لانتقائية المناطق الاقتصادية المشتركة وأعدت مذكرة تفصيلية حول الحركة المرئية للمرافئ السورية ومقارنتها بمرافئ الدول المجاورة وسبل تطويرها، حيث تتعاون الوزارة مع الجهات المختصة لتأمين خط جمركي نظامي لنقل البضائع المستوردة عن طريق المرافئ السورية بكلفة منخفضة تقتصر على رسم العبور وخاصة مع ظهور المتغيرات اللوجستية التي فرضتها الأزمة مع إغلاق معبر نصيب الحدودي والضرر الحاصل لمعبر التنف الحدودي، حيث تضررت الصادرات السورية بدرجة كبيرة بضرانها لجزء مهم من أسواق الدول العربية والعراق على وجه التحديد بالنسبة للعديد من السلع الغذائية والأدوية والفواكه والألبسة والمعدات

الوطن

بين تقرير لأداء وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن العام الماضي (٢٠١٥) أن الوزارة بحثت عبر سلسلة من الاجتماعات الفنية بحضور جمع الجهات المعنية موضوع تنظيم العلاقة بين المصدرين الحقيقيين وكلاء التصدير لضمان إعادة التصدير وحساب قيم ما تمت الموافقة عليه من الطلبات المقدمة والبالغ عددها ١٤٩٣٧ طلباً، ومعالجة الطلبات المقدمة لإجازات وموافقات الاستيراد التي وصل عددها ٥٠٣٣٩ طلباً، ومعالجة إجازات وموافقات الاستيراد الممنوحة والبالغ عددها ١٩٠٧٤ إجازة وموافقة ومعالجة تمويل إجازات وموافقات الاستيراد الممنوحة والبالغ عددها ٦١٢٤ طلب تمويل.

من جانبه بين مدير التخطيط والإحصاء في وزارة الاقتصاد إبراهيم بدران لـ«الوطن» أن قيمة المستوردات الفعلية للوزارة وجهاتها للعام ٢٠١٥ بلغت حوالي ٣٠,٦ مليار ليرة سورية بما يعادل ١١٤,٧ مليون يورو، بنسبة تنفيذ ٢٢٪ من المخطط لكامل العام ٢٠١٥ والبالغ حوالي ٩٥,٢ مليار ليرة. وبالمقارنة مع المنفذ من خطة المستوردات للعام السابق فإن ما تم استيراده هذا العام يقل عن العام السابق بنسبة ٧٪. وأوضح بدران أن الخطة التجارية للوزارة تركز لدى المؤسسة العامة للتجارة الخارجية لأنها الجهة الوحيدة التجارية التابعة للوزارة والتي تقوم بعملية البيع والشراء لصحة الغير وأن قيمة المشتريات الداخلية للمؤسسة بلغت حوالي ٦٣ مليون ليرة بنسبة تنفيذ ١٢٪ من المشتريات المخططة لكامل العام والبالغة حوالي ٥١٠ ملايين ليرة، وبلغت قيمة المبيعات الفعلية من المواد المشتراة من الداخل والمستوردة نحو ١٤ مليار ليرة بنسبة تنفيذ ١٤٪ من المبيعات المخططة لكامل العام والبالغة حوالي ٩٧,٦ مليار ليرة. وعزا مدير التخطيط سبب تدني نسب التنفيذ إلى وجود كميات واصلت من المواد تم تسليمها للجهات الطالبة لها ولم يتم تسعيرها الأمر الذي أدى إلى تأخير ظهور

٦١ مليار ليرة صادرات دمشق الزراعية في ٢٠١٥

الوطن

كشف رئيس غرفة زراعة دمشق عمر الشالطة لـ«الوطن» أن عدد صادرات المنشأ الصادرة عن الغرفة خلال عام ٢٠١٥ بلغ ٩٠٩١ عينة، بقيمة إجمالية للمواد المصدرة التي بلغت ما يزيد على ٦٠,٨٤٩ مليار ليرة سورية، بوزن يزيد على ٤٥٠ ألف طن، مبيّناً أنه من أهم المواد المصدرة خضار وفواكه ومواد غذائية (قمر الدين- كمون- بانسون- حبة كزبرة). وأشار الشالطة إلى أن المنتجات الزراعية المحلية تصدر إلى أكثر الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج وسلطنة عمان والأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسعودية والعراق ومصر واليمن والمغرب والكويت ولبنان والسودان، إضافة إلى العديد من الدول الأجنبية كبريطانيا وألمانيا وباكستان وبلجيكا والبرازيل والسويد والهند وتركيا

واليونان وهولندا وأمريكا والإكوادور وأستراليا وإسبانيا. مؤكداً أن المنتجات السورية حافظت على سمعتها الطيبة والاستمرار بالمنافسة بصورة جيدة في الأسواق الخارجية. وأوضح الشالطة أن السبب وراء ارتفاع أسعار المنتجات السورية يعود إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج مثل الأعلاف التي شهدت ارتفاعاً كبيراً والمقنن العلفي المقدم من وزارة الزراعة لا يكفي ١٢ بالمئة من احتياجات القطيع الحيواني، إضافة إلى ارتفاع أسعار النقل والمبالغ الإضافية التي تدفع على الطرق نتيجة ابتزاز بعض الجهات والتموين والجمارك.

من جهة أخرى استغرب الشالط عدم تفعيل اتحاد الغرف الزراعية في هيئة تمويل ودعم الإنتاج المحلي والصادرات ووصفه بالقرار غير الموضوعي نظراً لأهمية القطاع الزراعي وما يشكله كرافد أساسي في الإنتاج المحلي ورافد أساسي للصادرات السورية.